لجان التدقيق ومدى تاثيرها على ممارسات التخطيط الضريبي: دراسة لعينة من الشركات الماليزية

Audit committees and their impact on tax planning practices: a study of a sample of Malaysian companies

كليبات محمد أنيس*

مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة قسنطينة 2 -الجزائر

mohamed.klibet@univ-constantine2.dz

بلوم نذير

مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة قسنطينة 2 -الجزائر

nadir.belloum@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2022./12/15 تاريخ القبول للنشر: 2023/05/11 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة لجان التدقيق كآلية حديثة من آليات الحوكمة، مع قياس تاثيرها على ممارسات التخطيط الضريبي لعينة متشكلة من سبع شركات مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة الممتدة 2008-2017 (70 مشاهدة)، مستغلين في ذلك نماذج Panel Data، توصلت الدراسة على ان الشركات الماليزية محل الدراسة تركز على الاستشارات والخبرات الخارجية المقدمة من شركات التدقيق الكبرى (BIG4) في تخفيض معدلات ضرائبها الفعالة بنسبة تصل إلى 29%، ما يجعلها تتحمل ضرائب فعالة مقدرة بنسبة 0,005، وبالتالي فان لجان التدقيق ليس لها تاثير على ممارسات التخطيط الضريبي لهذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، التخطيط الضريبي، شركات التدقيق والمراجعة الكبرى، لجان التدقيق، معدلات ضرائب فعالة.

تصنيفات JEL: H20، M42.

Abstract:

The study aimed to identify audit committees as a modern method of governance mechanisms, while measuring their impact on tax planning practices for a sample of seven companies listed on the Malaysia Stock Exchange during the period 2008-2017 (70 observations), using Panel Data models .The study concluded that the Malaysian companies under study focus on external consulting and expertise provided by major auditing firms (BIG4) in reducing their effective tax rates by up to 29%, which makes them bear effective taxes estimated at 0.005. Therefore, the audit committees have no impact on corporate tax planning practices.

Keywords: Corporate governance, tax planning, major audit firms, audit committees, effective tax rates.

Jel Classification Codes: H20, M42.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

حظيت مواضيع حوكمة الشركات في الأونة الأخيرة باهتمام كبير من الباحثين والأكاديميين والهيئات الدولية نتيجة ظهور كبرى الفضائح المالية، وانهيار وإفلاس كبرى المجمعات والشركات الدولية (فضيحة شركة ENRON الأمريكية للطاقة سنة 2002)، ما دفع بهذه الشركات إلى ضرورة تفعيل بعض الأليات الهادفة بالأساس إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة في الإدارة، وحماية مصالح أصحاب المصلحة (المستثمرين).

حيث تلعب حوكمة الشركات دورا يتمثل في مراقبة نشاط الهيئة المسيرة للشركة، كما ظهر لها مؤخرا دور اخر تمثل اساسا في إدارة الأرباح، وتخفيض المسؤولية الضريبية للشركات، مستغلة في ذلك الخبرة المالية والمحاسبية المكتسبة من قبل لجان التدقيق، ومجلس الإدارة.(BHAGIAWAN & MUKHLASIN, 2020, p74)

وبالنظر الى البيئة الماليزية فانها حكومتها وبالتنسيق مع وزارتها المالية قامت بسن واعتماد قانون حوكمة الشركات (MCCG) في عام 2000، حيث يعكس هذا القانون أهم المبادئ والممارسات المتعارف عليها دوليا ضمن مبادئ حوكمة الشركات، ولمسايرة التغيرات التي تشهدها بيئة الاعمال حظي هذا القانون بعدة إصلاحات أدخلت سنة 2007، 2012، 2017، 2021، في حين ينص ويجبر الشركات الماليزية بضرورة تكوين أربعة لجان دائمة حددها في كل من: لجان التدقيق أو المراجعة، لجان الترشيحات، لجان المكافآت، ولجان إدارة المخاطر.(MALAYSIAN CODE ON CORPORATE GOVERNANCE, 2021)، كما يشترط أن تتكون لجان التدقيق من أعضاء مجلس إدارة مستقلين، وأن ألا يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا في أي لجنة من اللجان الدائمة.

ويعبر مصطلح التخطيط الضريبي هو الآخر عن محاولات الاستفادة من تعقيدات الأنظمة الضريبية أو الاختلافات بينها، من أجل التقليل والتخفيض في مستوى المسؤولية الضريبية.(Kerremans et al., 2017)، ويتم اجرائه من خلال جملة من الممارسات مثل: تحويل الإيرادات بين مختلف السلطات الضريبية (Beer et al., 2020)، نقل وقلب مقر الشركة (HUIZINGA & VOGET, 2009)، استخدام الملاذات الضريبية (Mara, 2015)، واكتشاف الثغرات والهفوات في الأنظمة الجبائية.(Slemrod, 2004).

وبالتركيز أكثر على الخبرة المكتسبة للجان التدقيق في المجال المحاسبي والجبائي المستغلة من طرف الشركات لإدارة وتخفيض معدلاتها الضريبية إلى أدنى قيمة ممكنة، وتحقيق ما يسمى بالأمثلية الجبائية، وجدنا ان الكثير من الباحثين المهتمين بالقضايا الضريبية الدولية سعو إلى دراسة تأثير هذه اللجان على التخطيط الضريبي بالاعتماد على نماذج اقتصادية قياسية متنوعة.

1.1. إشكالية الدراسة: مما تقدم تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما أثر تكوين لجان التدقيق على سلوك التخطيط الضريبي بالشركات الماليزية؟**

2.1 الأسئلة الفرعية: لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

-هل يوجد للجان التدقيق تأثير على معدلات الضرائب الفعالة لعينة الشركات الماليزية محل الدراسة؟

-ما أثر تكرار اجتماعات لجان التدقيق على معدلات الضرائب الفعالة لعينة الشركات الماليزية المدروسة؟

-فيما يتمحور تأثير خبرة فريق لجان التدقيق على معدلات الضرائب الفعالة لعينة الشركات الماليزية محل الدراسة؟

3.1. اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير تكوين وخبرة لجان التدقيق على التخطيط الضريبي باستغال معدل الضريبة الفعلي، ومجموعة من المتغيرات الأخرى التي حظيت باهتمام كبير من أغلب الباحثين بالاعتماد على بيانات (Panel Data) المتوازنة لعينة مكونة من 07 شركات مدرجة في بورصة ماليزيا بإجمالي 70 مشاهدة لفترة 10 سنوات (2008-2017).

4.1 أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الفعال الذي تلعبه فرق لجان التدقيق في عمليات المراجعة المحاسبية والمالية الدولية من جهة، ومدى اعتماد الخبرة المكتسبة لاعضائها في بعض الممارسات الهادفة الى التخفيض في مقدار المسؤولية الضريبية، تحت ما بات يعرف بالتخطيط الضريبي من جهة أخرى، لذلك تعد الدراسة مهمة بالنسبة للهيئات الدولية التي تسعى إلى وضع حد لمثل هذه الممارسات، ناهيك عن أهميتها للباحثين والأكاديميين المهتمين بالقضايا الضريبية الدولية من تخطيط وتهرب ضريبي.

5.1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم الخاصة بكل من لجان التدقيق، التخطيط الضريبي، وحوكمة الشركات، والمنهج التحليلي لتحليل نتائج الدراسة القياسية المتحصل عليها بعد الاعتماد على نماذج السلاسل المقطعية (Panel Data).

6.1 هيكل الدراسة: للإجابة على التساؤل الرئيسي والاسئلة الفرعية المطروحة، قسمت الدراسة الى خمسة اقسام كانت كالتالي:

-يقدم القسم الأول مراجعة للأدبيات النظرية بغرض وضع فرضيات الدراسة؛

-كما يتضمن القسم الثاني تغطية الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة؛

-اما القسم الثالث يتم فيه تحديد عينة ومنهجية الدراسة بشكل مفصل؛

-في حين يتناول القسم الرابع أبرز النتائج المتوصل اليها ومناقشتها؛

-وفي الأخير خصص القسم الخامس للخاتمة، مع اقتراح بعض التوصيات والافاق.

2. مراجعة الأدبيات وصياغة الفرضيات:

يتطلب من الشركات الماليزية المدرجة في السوق المالي الماليزي بموجب قانون حوكمة الشركات تكوين اللجان العامة، والتي حصرها القانون في أربعة لجان، لجان التدقيق أو المراجعة، لجان الترشيحات، لجان المكافآت، ولجان إدارة المخاطر.(MALAYSIAN CODE ON CORPORATE GOVERNANCE, 2021)، كما تجبر أغلب القوانين الدولية[2] التي تنظم حوكمة الشركات في العالم الشركات على ضرورة تكوين لجان التدقيق والمراجعة خصوصا تلك المدرجة في البورصة، ناهيك عن استقلالية الأعضاء المكونة لهذه اللجنة.(Bansal & Sharma, 2016; Conyon & Mallin, 1997; Salawu, 2017; Sarbanes, 2002; Spira, 2007).

وتكون لجنة التدقيق جزء من مجلس الإدارة مكلفة ومسؤولة على تسهيل مختلف إجراءات الرقابة الداخلية، والإشراف على عمليات إعداد التقارير المالية السنوية، سعيا منها إلى التعامل وإدارة مختلف المخاطر المهددة للشركة.(Beasley et al., 2009; DeZoort et al., 2002; Raimo et al., 2021)

أصبحت الخبرة المكتسبة للجان التدقيق تستغل لأغراض خارجة عن حوكمة الشركات، وذلك بالدرجة الأولى لإدارة وتخفيض النتائج الجبائية من خلال بعض الممارسات الهادفة بالأساس إلى تخفيض الأوعية الجبائية، والتي لها تأثير على معدلات الضرائب الفعالة، حيث تؤكد دراسة (Robinson et al., 2012b) على أن الشركات التي تتمتع بأعضاء لجان التدقيق مكتسبي

[2] من بين هذه القوانين نجد: Cadbury 1992، Sarbanes Oxley Act 2002.

الخبرة المحاسبية والمالية تنخرط في مستويات متزايدة من النشاط المتعلق بمجال خبرتهم، وبالتالي فهم يقدمون المشورة للمديرين خصوصا ما تعلق بإدارة النتيجة الجبائية وتخفيض مستوى المسؤولية الضريبية.

كما وجدت دراسة (Janssen et al., 2005) أن الخبرة المحاسبية المكتسبة من شركات المراجعة الكبرى Big4 تكسب الشركات وفورات ضريبية كبيرة وتخفض في مستوى معدل الضرائب الفعالة (ETR) والفعالة النقدية (CETR) على عينة من الشركات البلجيكية خلال الفترة 1993-2002.

ونظرا لارتفاع تكاليف الاستشارات الجبائية المقدمة من قبل شركات التدقيق الكبرى، راحت الشركات وركزت على ضرورة تكوين فريق داخلي مؤهل ضمن لجان المراجعة والتدقيق يوفر مثل هذه الاستشارات بتكاليف منخفضة عن تلك المقدمة من قبل كبرى شركات التدقيق والمراجعة، ما دفع هذا بالعديد من الباحثين والأكاديميين المهتمين بمواضيع حوكمة الشركات وبالتحديد لجان التدقيق إلى دراسة العلاقة بينها وبين التخطيط الضريبي.

نجد دراسة (Robinson et al., 2012b) من بين الدراسات التي هدفت إلى البحث في العلاقة بين الخبراء الماليين داخل لجان التدقيق والتخطيط الضريبي للشركات الأمريكية خلال الفترة 2001-2009، والتي كشفت عن نتائج تدل على أن الشركات المكتسبة لخبراء ماليين ضمن فريق لجان التدقيق تكون مرتبطة ارتباط كبير بأنشطة التخطيط الضريبي.

دراسة أخرى لـ (Hendrani et al., 2020) والتي هدفت هي الأخرى لتحديد تأثير لجان التدقيق على كل من حجم الشركة والتهرب الضريبي، تكشف نتائج تأكد على ان للجان التدقيق تأثير كبير على الرفع من مستوى حجم الشركة من خلال الاندماج في بعض الممارسات كالتهرب الضريبي، الذي يوفر وفورات ضريبية تعود بالفائدة على الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا.

دراسة حديثة لـ (Al Lawati & Hussainey, 2021) والتي كانت تهدف لدراسة العلاقة بين الخبرة المالية للجان التدقيق ومستوى التخطيط الضريبي، توصلت هي الأخرى إلى أن لجان التدقيق تلعب دور رئيسي في خفض معدلات الضرائب الفعالة (ETR) لعينة من الشركات المدرجة في بورصة مسقط خلال الفترة الممتدة 2014-2019.

لهذا نسعى من خلال الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: للجان التدقيق تأثير سلبي على معدلات الضرائب الفعالة لعينة الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا.

الفرضية الثانية: تتسب اجتماعات لجان التدقيق المتكررة بتأثير سلبي على معدلات الضرائب الفعالة لعينة الشركات المدروسة والمدرجة في بورصة ماليزيا.

الفرضية الثالثة: للخبراء الماليزين ضمن فريق لجان التدقيق تأثير سلبي على معدلات الضرائب الفعالة لعينة الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا.

3. الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة:

سنتطرق في هذا العنصر إلى تغطية الإطار والخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة، التخطيط الضريبي، لجان التدقيق سعيا في تحديد العلاقة بينهم.

1.3. التخطيط الضريبي:

ظهر مصطلح التخطيط الضريبي في ظل تبني المجمعات الدولية بعض الإستراتيجيات الجبائية الهادفة إلى تحقيق التملص من دفع بعض المستحقات الجبائية؛ وذلك نتيجة استغلال ضعف وعدم مواكبة الأنظمة المحاسبية والجبائية لمسايرة نموذج الأعمال الدولية.

ويطلق التخطيط الضريبي على الإستراتيجيات المتاحة والتي تساعد المجمع أو الشركة الدولية على نقل العبء الجبائي من الدولة "أ" ذات الضغط الضريبي المرتفع إلى دولة "ب" ذات الضغط الضريبي المنخفض لتحقيق التأخير الجبائي وإعادة إدخال الأرباح في ظروف مواتية "تخفيض الأعباء الجبائية، إعفاء جبائي". (Orban, 2015, p10).

تستغل المجمعات الدولية أداوت متنوعة في نقل أوعيتها الجبائية إلى الوجهات والإقامات الضريبية المميزة، فبين استغلال الأدوات المحاسبية (سعر التحويل) في تسعير أصولها غير الملموسة كالعلامات التجارية، براءات الاختراع، قروض وأدوات مالية، وبتخصيص ملكية هذه الأصول للفروع التابعة المقيمة داخل السلطات والإقامات الضريبية المميزة والمعدومة لرفع سعر استغلال هذه الأصول للفروع المقيمة داخل السلطات والإقامات الضريبية المرتفعة للتأثير على أوعيتها الجبائية، وتحويل جزء من أرباحها إلى الخارج.(Cooper & Nguyen, 2020).

استطاعت العديد من الشركات والمجمعات الدولية تحسين مقدار ضرائبها الفعالة من خلال التملص من دفع مستحقاتها الجبائية، والتي قدرت من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في حدود 100-240 مليار دولار سنويا. (OECD, 2015)، نجد على سبيل المثال المجمعات الأمريكية من بين المجمعات الرائدة في تبني وتطبيق ما يسمى بالتخطيط الضريبي، حيث استطاعت وفق أخر تقرير صادر عن معهد الضرائب الأمريكية الاحتفاظ بـ 2,7 تريليون دولار من أرباحها في إقامات ضريبية منخفضة ومعدومة تدعى بمراكز التمويل أوفشور والجنات الضريبية.(Phillips et al., 2017).

تبقى قضية التخطيط الضريبي من بين القضايا الدولية التي شغلت الرأي العام الدولي، نتيجة الضغط السياسي وتحريك الرأي العام من قبل الصحافة الاستقصائية، ومهاجمة الشركات والمجمعات الدولية واتهامها بعدم دفعها العادل للمستحقات الجبائية، وعدم احترامها لشرط تحقيق العدالة الاجتماعية، دفع هذا الأمر بالعديد من المنظمات الحكومية والدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المفوضية الأوروبية إلى تبني مشاريع دولية هادفة إلى الحد من ظاهرة التخطيط الضريبي الدولي، مشروع تأكل القاعدة وتحويل الأرباح، ومشروع القاعدة الضريبية الموحدة والمشتركة.

ظلت هذه المشاريع في طور الإنجاز وذلك لعدم مسايرة الدول لها، تحت مبدأ إقليمية الضرائب بمعنى أن الدولة حرة في وضع السياسات الضريبية داخل إقليمها.

2.3. لجان التدقيق:

أدى انفصال الملكية عن التسيير بظهور ما يسمى بنظرية الوكالة إلى اشتداد القلق بين فئتي المسيرين والمستثمرين، ونتيجة تفشي وظهور أكبر الفضائح المالية، فضيحة شركة ENRON الأمريكية للطاقة نموذجا التي ضخمت مقدار أصولها بمقدار 40 مليار دولار، وفشل أكبر شركة تدقيق ومراجعة في كشف هذه التلاعبات في التقارير المالية السنوية إلا بعد سقوط وإفلاس هذه الأخيرة نهاية سنة 2002.(Petrick & Scherer, 2003).

لجأت أغلب الحكومات إلى إدخال بعض القوانين لتحكم في مثل هذه التصرفات لحماية أصحاب المصلحة من مستثمرين، وهيئات حكومية (مصالح ضريبية، بنوك)، أطلق على هذه القوانين بقوانين حوكمة الشركات، والتي تجبر الشركات على إدخال لجان مستقلة تكلف لها مهام مخولة لها قانونا حسب ما ينص عليه قانون حوكمة الشركات. DeZoort et al., (2002).

نجد من بين هذه اللجان لجنة التدقيق، حيث تعرف على انها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، تكون مسؤولة عن الإشراف على عملية

إعداد القوائم المالية، مراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات (جريو وبوفليح، 2019، ص113).

3.3. التخطيط الضريبي وعلاقته بلجان التدقيق:

نظرا للخبرة المكتسبة للأعضاء المكونة للجان التدقيق في مجالات عديدة، المحاسبة، الجباية، المراجعة، دفع هذا بالعديد من الباحثين (Al Lawati & Hussainey, 2021; Hendrani et al., 2020; Robinson et al., 2012b) إلى دراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي ولجان التدقيق.

تلعب الخبرة المالية للجان التدقيق دور رئيسي في تحقيق ما يسمى بالإدارة والتخطيط الضريبي في ظل احترام القانون الجبائي تحت مبدأ الإستراتيجيات الجبائية الهادفة إلى تحسين مقدار الضرائب الفعالة، وتصبح العملية غير أخلاقية إذا كان ذلك متعمد من اللجان التدقيق في تخفيض المعدلات الضريبية الفعالة لأدنى قيمة متجاوزة في ذلك الحق الضريبي وشرط العدالة الاجتماعية.(Robinson et al., 2012).

وتندرج لجان التدقيق في بعض الممارسات الضريبية الهادفة إلى تحسين مقدار الضرائب الفعالة المدفوعة لعدة أسباب نذكر منها، محاولة تحقيق أقصى ربح ممكن والذي يعود على الشركة بالفائدة خاصة تلك المدرجة في الأسواق المالية كمحاولة منها لاستقطاب مستثمرين مستقبلين، والرفع من حجم الشركة من جهة أخرى. (Hendrani et al., 2020).

4. عينة ومنهجية الدراسة:

الدراسة كمية تجريبية تغطي فترة 10 سنوات (2008-2017)، وتتألف عينة دراستنا من 07 شركات مدرجة في بورصة ماليزيا، مستغلين في ذلك التقارير المالية السنوية المفصح عنها من قبل هذه الشركات على الموقع الرسمي للبورصة:

https://www.bursamalaysia.com/market_information/announcements/company_announcement

ويوضح الجدول رقم 01 الشركات محل الدراسة.

جدول 01: عينة الشركات محل الدراسة.

الشركة	قطاع النشاط
Rexit	تكنولوجيا
Mikro MSC	تكنولوجيا
Mikrolink Solutions	تكنولوجيا
OPcom	الاتصال ووسائل الإعلام.
Brit Tech	الخدمات
Opensys	تكنولوجيا
Tex Cycle	الصناعة

المصدر: من إعداد الباحثين.

1.4. متغيرات الدراسة: تتكون متغيرات الدراسة من متغيرات تابعة، مستقلة، وأخرى لتحكم في التأثيرات الخارجية على معدلات الضرائب الفعالة.

1.1.4. المتغير التابع: يقاس التخطيط الضريبي في أغلب الدراسات الكمية التجريبية بمعدل الضرائب الفعالة (ETR) والذي يحدد على أساس نسبة إجمالي مصروف الضريبة إلى الدخل قبل الضريبة.(Dyreng et al., 2017; Markle & Shackelford, 2012; Thomsen & Watrin, 2018)

2.1.4. المتغيرات المستقلة: اعتمدنا في دراستنا على ثلاث متغيرات مستقلة، حيث تجلت في كل من: تكوين لجان التدقيق(ACC) عدد اجتماعات لجان التدقيق في السنة المالية(ACM) ، عدد الخبراء الماليين في لجان التدقيق(FEAC) .

تكوين لجان التدقيق (ACC) يقاس على أساس نسبة أعضاء مجلس الإدارة في لجنة التدقيق والمراجعة.(Dridi & Boubaker, 2016)، عدد اجتماعات اللجنة(ACM) يحدد على أساس عدد الاجتماعات السنوية.(Alves, 2013)، عدد الخبراء الماليين في لجان التدقيق(FEAC) يحسب على أساس نسبة المديرين دوي الخبرة المالية والمحاسبية ضمن أعضاء لجان التدقيق، كمدقق حسابات، مدير مالي، خبير محاسبي.(Bédard & Paquette, 2010)

3.1.4. متغيرات التحكم: نقوم بتضمين بعض متغيرات التحكم لتحكم في التأثيرات الخارجية، نقوم بتضمين كل من استشارات الخبرة لشركات التدقيق والمراجعة الكبرى (BIG_4)، العائد على الأصول (ROA)، حجم الشركة (SIZE)، الرافعة المالية (LEV)، متوسط كثافة الأصول الملموسة(PPE) ، الأصول غير الملموسة ونفقات البحث والتطوير (INTAN_R&D).

تتيح شركات التدقيق والمراجعة الكبرى إلى جانب خدمات المراجعة والتدقيق للبيانات المالية السنوية للشركات جملة من الخدمات الاستشارية خصوصا في المجال الجبائي والتي يكون لها تأثير كبير على معدلات الضرائب الفعالة، ويقاس هذا المتغير بإعطاء القيمة واحد لكل شركة تعتمد على خدمات (BIG_4) وصفر بخلاف ذلك.(Lanis et al., 2019a).

تهتم الشركات بضرورة تحسين أعمالها عن طريق تحسين مقدار ضرائبها الفعلية، لذلك من الضرورة أن نقوم بإدراج متغير أداء الشركة أو العائد على الأصول (ROA) ضمن متغيرات التحكم، والذي يحدد على أساس نسبة صافي الدخل من إجمالي الأصول.(D.Dyreng et al., 2010).

أعتبر الحجم (SIZE) هو الأخر أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة على معدلات الضرائب الفعالة للشركات وهذا لتوصل بعض الأدبيات الضريبية إلى وجود تأثير سلبي للحجم على معدلات الضرائب الفعالة (Chen et al., 2010; Hanlon & Slemrod, 2009; Richardson et al., 2013)، ويحدد على أنه اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

نقوم بتضمين كل من الرافعة المالية (LEV) ومتوسط كثافة الأصول الملموسة (PPE)، حيث أكدت مجموعة من الدراسات كون أن هذه المتغيرات لها تأثير سلبي على معدلات الضرائب الفعالة للشركات. (Dyreng et al., 2017; Markle & Shackelford, 2012; Thomsen & Watrin, 2018)، وتقاس الرافعة المالية (LEV) على أنها نسبة إجمالي الديون (قصيرة الأجل + طويلة الأجل) من إجمالي الأصول، وتحدد كثافة الأصول الملموسة (PPE) على انها الأصول الملموسة من معدلات وأدوات صناعية من إجمالي الأصول.

تركز الشركات النشطة داخل الاقتصاد الرقمي على ملكية الأصول غير الملموسة، ومصاريف البحث والتطوير في إدارة معدلات ضرائبها الفعلية (INTAN_ R&D)؛ يرجع ذلك لصعوبة تقييم هذه الأخيرة من قبل مختلف السلطات الضريبية ما يتيح فرص كبيرة لتخفيض النتيجة الجبائية للشركات المالكة لهذه الأصول، وتقاس على أساس نسبة الأصول غير الملموسة ومصاريف البحث والتطوير من إجمالي الأصول.(Thomsen & Watrin, 2018).

2.4. نموذج الدراسة: لفحص وقياس تأثير لجان التدقيق على معدلات الضرائب الفعالة ETR نستغل النموذج التالي:

$$ETR_{it} = \beta_{1i} + \beta_2 ACC_t + \beta_3 ACM_{it} + \beta_4 FEAC_{it} + \beta_5 BIG4_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 SIZE_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \beta_9 PPE_{it} + \beta_{10} INTAN_R\&D_{it} + U_{it} \quad \textbf{(1)} \quad / i = 1,2...., 7 ; t = 1,2....10$$

3.4. الإحصاء الوصفي والارتباط بين متغيرات الدراسة: يعرض الجدول رقم 02 إحصائيات وصفية لبيانات الدراسة المتشكلة من 07 شركات دولية مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة الممتدة 2008-2017.

بلغ وسيط معدل الضرائب الفعالة (ETR) 0,230 خلال فترة العينة وبمتوسط قدر بـ 0,225 وهي معدلات منخفضة عن معدل الضرائب القانوني (STR) المفروض على ضرائب الشركات في ماليزيا والمقدر بـ 25% قبل الإصلاح الجبائي لسنة 2015 و24% بعد الإصلاح الجبائي لسنة 2015؛ كلما كانت الفجوة كبيرة بين معدل الضرائب الفعالة (ETR) معدل الضرائب القانوني (STR) كلما أشار هذا إلى وجود بعض الممارسات المطبقة من قبل الشركات لتخفيض نتائجها الجبائية.

كما بلغ وسيط تكوين لجان التدقيق (ACC)، عدد اجتماعات لجان التدقيق (ACM)، عدد الخبراء في لجان التدقيق (FRAC)، خدمات شركات التدقيق (BIG4)، العائد على الأصول(ROA) ، حجم الشركة (SIZE)، الرافعة المالية (LEV)، كثافة الأصول الملموسة (PPE)، الأصول غير الملموسة ونفقات البحث والتطوير (INTAN_R&D)، 0.488، 4.386، 0.388، 0.371، 0.099، 7.769، 0.039، 0.245، 0.091 بمتوسط مقدر بـ 0.500، 4.000، 0.333، 0.000، 0.093، 7.725، 0.011، 0.226، 0.020.

تحملت الشركات الماليزية محل دراستنا ضرائب فعالة وصلت إلى مقدار 0,856، في حين هناك شركات تحملت ضرائب فعلية مقدرة بـ 0,005 وهو معدل تقريبا منعدم ومنخفض مقارنة بمعدلات الضرائب المفروضة على أرباح الشركات داخل الدولة الماليزية.

جدول 02: إحصاءات وصفية لبيانات الدراسة

	ETR	ACC	ACM	FEAC	BIG4	ROA	SIZE	LEV	PPE	INTAN_R&D
Mean	0.230	0.488	4.386	0.388	0.371	0.099	7.769	0.039	0.245	0.091
Median	0.225	0.500	4.000	0.333	0.000	0.093	7.725	0.011	0.226	0.020
Maximum	0.856	0.750	7.000	0.667	1.000	0.276	8.927	0.241	0.555	0.532
Minimum	0.005	0.333	3.000	0.000	0.000	0.002	6.726	0.000	0.006	0.000
Std.Dev	0.157	0.095	0.748	0.185	0.487	0.058	0.298	0.053	0.142	0.126

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

جدول 03: الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ACM	ACC	BIG4	ETR	FEAC	INTAN_R&D	LEV	PPE	ROA	SIZE
ACM	1.000									
ACC	0.211	1.000								
BIG4	0.476	-0.257	1.000							
ETR	0.055	-0.154	0.019	1.000						
FEAC	0.099	0.225	0.056	-0.115	1.000					
INTAN_R&d	0.021	0.260	0.038	0.228	-0.082	1.000				
LEV	0.092	0.108	-0,205	0.013	-0.542	-0.098	1.000			
PPE	-0.253	-0.512	-0.146	0.058	-0.513	-0.536	0.442	1.000		
ROA	-0.222	0.104	-0.012	-0.538	0.376	-0.170	-0.324	-0.253	1.000	
SIZE	0.500	0.072	0.263	0.179	-0.120	-0.268	0.377	0.212	-0.326	1.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVeiws10

يعرض الجدول رقم 03 الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث يرتبط معدل الضرائب الفعالة (ETR) سلبا بكل من تكوين لجان التدقيق (ACC)، خبرة لجان التدقيق (FEAC)، العائد على الأصول (ROA)؛ ما يأكد هذا مبدئيا الفرضية الأولى والثالثة لدراستنا والتي كانت تشير إلى وجود علاقة سلبية بين معدل الضرائب الفعالة (ETR)، تكوين لجان التدقيق(ACC)، وخبرة لجان التدقيق(FEAC)، في حين يرتبط (ETR) إيجابا مع (BIG4) ما يزيد هذا ويأكد الفرضية الأولى مبدئيا ويشير إلى أن الشركات محل دراستنا تركز بشل كبير على الخبرة المكتسبة للجان التدقيق بدلا من استشارات شركات التدقيق الكبرى، كما يرتبط (ETR) إيجابا مع كل من (ACM) عدد اجتماعات لجان التدقيق؛ ما يجعلنا هذا مبدئيا ننفي الفرضية الثانية لدراستنا والتي كانت تشير إلى وجود علاقة سلبية بين عدد الاجتماعات ومعدل الضرائب الفعالة، يرتبط إيجابا أيضا مع الرافعة المالية (LEV)، كثافة الأصول الملموسة (PPE)، الحجم (SIZE)، الأصول غير الملموسة ومصاريف البحث والتطوير (INTAN_R&D).

5. النتائج ومناقشتها:

يوضح الجدول 04 النتائج التجريبية للدراسة، حيث أثبت تحليلنا الذي أجريناه باستخدام النموذج Fixed Effects Régression model (LSDV) على بيانات الشركات محل الدراسة مايلي:

- وجود تأثير سلبي لكل من تكوين لجان التدقيق (ACC) بمقدار 0.242، وعدد اجتماعات لجان التدقيق (ACM) بمقدار0.048 على معدل الضرائب الفعالة (ETR)، لكنه ليس عند دلالة إحصائية مقبولة ما يجعلنا نرفض الفرضية الأولى، والثانية.
- خبرة لجان التدقيق (FEAC) سجلت نتائج ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% لها تأثير موجب بمقدار 0.380 على معدلات الضرائب الفعالة، وله دلالة إحصائية عند مستوى 2.66%، ما يجعلنا كذلك نرفض الفرضية الثالثة، لعدم وجود تاثير سلبي وهذا ما يختلف مع دراسة كل من (Al Lawati & Hussainey, 2021; Hendrani et al., 2020; Robinson et al., 2012b)
- وجود تاثير سلبي لاستشارات التدقيق الخاصة بشركات التدقيق الكبرى (BIG4)، على معدلات الضرائب الفعالة بمقدار 0.295 عند مستوى دلالة إحصائية مقبول.
- وجود تاثير سلبي للعائد على الأرباح (ROA)، على معدلات الضرائب الفعالة بقدار 1.122، عند مستوى دلالة احصائية مقبول هو الاخر.
- وجود تاثير سلبي للرافعة المالية (LEV)، على معدلات الضرائب الفعالة بقدار 1.007، عند مستوى دلالة احصائية مقبول.

جدول 04: تقدير نتائج النموذج الاقتصادي القياسي باستخدام LSDV (المعادلة 1)

Variable	Coefficient	Std.error	T-Statistic	Prob
ACC	-0.242	0.389	-0.623	0.535
ACM	-0.048	0.037	-1.315	0.193
FEAC	0.380	0.166	2.280	0.0266**
BIG4	-0.295	0.159	-1.854	0.069*
ROA	-1.122	0.441	-2.540	0.014***
SIZE	0.114	0.080	1.424	0.160
LEV	-1.007	0.426	-2.358	0.022**
PPE	0.283	0.321	0.882	0.381
INTAN_R&D	0.675	0.315	2.139	0.036**
***** Significance 1% **5% Significance * 10% significance**				
Adjusted R-squared = 0.579				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVeiws10

6.خاتمة:

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى قياس تأثير لجان التدقيق على التخطيط الضريبي، مستغلين في ذلك أحد النماذج الاقتصادية القياسية لبيانات المتوازنة Panel DATA لعينة من الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا.

حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير سلبي للجان التدقيق على التخطيط الضريبي ما يجعلنا نرفض الفرضيات الثلاث التي قمنا باختبارها، وما يزيد تأكيد صحة نتائجنا كون أن الشركات محل الدراسة تعتمد على توجيهات خارجية مقدمة من قبل كبرى شركات التدقيق في إدارة نتائجها الجبائية، حيث تخفض في معدلات الضرائب الفعالة بمقدار 0,29، والى جانب استغلالها للعائد على الأصول بمقدار 1.122، ناهيك عن الرافعة المالية بقدار 1.007، محققة في ذلك بما يسمى بالأمثلية الجبائية.

تعد الدراسة من بين أهم الأبحاث التي يهتم بها واضعي السياسات المالية الدولية، الباحثين والأكاديميين المهنيين في مجال الضرائب الدولية، حيث نقدم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- ضرورة قيام المنظمات الحكومية والدولية على تحيين قوانين لجان التدقيق بما يخدم المحاسبة والمراجعة الدولية بالدرجة الأولى؛
- توضيح المهام المسندة الى لجان التدقيق بشكل مفصل لتجنب الوقوع في بعض الممارسات كالتخطيط الضريبي العدواني المستهدف لميزانيات الدول؛
- ضرورة المتابعة الدورية لاعمال وأنشطة لجان التدقيق لتعزيز مصداقيتها بما يخدم الجانب المحاسبي والمراجعة؛
- ضرورة الرفع من الاهتمام الموجه للقوانين المحاسبية والتشريعات الجبائية بما يوفر الظروف الملائمة لاداء لجان التدقيق لعملياتها، كتحسين الشفافية، المسائلة والافصاح بما يجسد مبدا حوكمة الشركات.

تبقى دراستنا متضمنة لحدود يمكن لباحثين مهتمين بهذه القضايا التطرق لها، على سبيل المثال محاولة اختبار تأثير لجان التدقيق على عينة أكبر من العينة التي تم دراستها، استغلال بيانات لسوق مالي أخر مخالف، الاعتماد على مقاييس أخرى في قياس التأثير (معدل الضرائب الفعالة المدفوعة، معدل الضريبة الهامشي..)، اختبار التأثير على عينة شركات تشترك في نفس الخصائص ويتم اختبارها بنموذج Pooled OLS عكس النموذج الذي قمنا بقياسه، وذلك راجع إلى كون الشركات محل الدراسة تنشط داخل قطاعات مختلفة.

7.قائمة المراجع:

1. صارة جربو، ونبيل بوفليح، (2019): دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات .المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 01، ص 111-126
2. Al Lawati, H., & Hussainey, K. (2021). Do Overlapped Audit Committee Directors Affect Tax Avoidance? Journal of Risk and Financial Management, 14(10), 487. https://www.mdpi.com/journal/jrfm
3. Alves, S. (2013). The impact of audit committee existence and external audit on earnings management: Evidence from Portugal. Journal of Financial Reporting & Accounting.
4. Bansal, N., & Sharma, A. K. (2016). Audit committee, corporate governance and firm performance: Empirical evidence from India. International Journal of Economics and Finance, 8(3), 103.
5. Beasley, M. S., Carcello, J. V, Hermanson, D. R., & Neal, T. L. (2009). The audit committee oversight process. Contemporary Accounting Research, 26(1), 65–122.
6. Bédard, J., & Paquette, S. M. (2010). Perception of auditor independence, audit committee characteristics, and auditor provision of tax services. Audit Committee Characteristics, and Auditor Provision of Tax Services (July 20, 2010).

7. Beer, S., de Mooij, R., & Liu, L. (2020). INTERNATIONAL CORPORATE TAX AVOIDANCE: A REVIEW OF THE CHANNELS, MAGNITUDES, AND BLIND SPOTS. Journal of Economic Surveys, 34(3), 660–688. https://doi.org/10.1111/joes.12305
8. BHAGIAWAN, G., & MUKHLASIN, M. (2020). EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON TAX PLANNING & FIRM VALUE. International Journal of Commerce and Finance, 6(2), 72–80. https://search.proquest.com/openview/9ddd5549befff4f4ec8fddce3b8aa204/1?pq-origsite=gscholar&cbl=2042290
9. Chen, S., Chen, X., Cheng, Q., & Shevlin, T. (2010). Are family firms more tax aggressive than non-family firms? Journal of Financial Economics, 95(1), 41–61. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2009.02.003
10. Conyon, M. J., & Mallin, C. A. (1997). A review of compliance with Cadbury. Journal of General Management, 22(3), 24–37.
11. Cooper, M., & Nguyen, Q. T. K. (2020). Multinational enterprises and corporate tax planning: A review of literature and suggestions for a future research agenda. International Business Review, 29(3), 101692. https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2020.101692
12. D.Dyreng, S., Hanlon, M., & Maydew, E. L. (2010). The Effects of Executives on Corporate Tax Avoidance. The Accounting Review, 85(4), 1163–1189. http://www.jstor.org/stable/20744155
13. DeZoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S., & Reed, S. A. (2002). Audit committee effectiveness: A synthesis of the empirical audit committee literature. Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature, 21, 38.
14. Dridi, W., & Boubaker, A. (2016). Corporate governance and book-tax differences: Tunisian evidence. International Journal of Economics and Finance, 8(1), 171–186.
15. Dyreng, S. D., Hanlon, M., Maydew, E. L., & Thornock, J. R. (2017). Changes in corporate effective tax rates over the past 25 years R. Journal of Financial Economics, 124(3), 441–463. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2017.04.001
16. Hanlon, M., & Slemrod, J. (2009). What does tax aggressiveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement. Journal of Public Economics, 93(1), 126–141. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.jpubeco.2008.09.004
17. Hendrani, A., Uliarta Hasibuan, N., & Septyanto, D. (2020). The Effect Of The Roa, Audit Committee, and The Company Size on Tax Avoidance (Metal and The Like) Listed on Indonesia Stock Exchange (Idx) Period 2014 -2018. Prosiding ICSMR, 1(1 SE-Articles), 85–101. http://conference.loupiasconference.org/index.php/ICSMR/article/view/8
18. HUIZINGA, H. P., & VOGET, J. (2009). International Taxation and the Direction and Volume of Cross-Border M&As. The Journal of Finance, 64(3), 1217–1249. https://doi.org/https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.2009.01463.x
19. Janssen, B., Vandenbussche, H., & Crabbe, K. (2005). Corporate Tax Savings when Hiring a Big 4 Auditor: Empirical Evidence for Belgium. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.876564
20. Kerremans, O., Biro, M., & De Wolf, M. (2017). Analyse des stratégies d'optimisation fiscales des MNEs: les spécificités de l'économie numérique illustrées par le cas Apple. Université catholique de Louvain.
21. Lanis, R., Richardson, G., Liu, C., & McClure, R. (2019a). The Impact of Corporate Tax Avoidance on Board of Directors and CEO Reputation. Journal of Business Ethics, 160(2), 463–498. https://doi.org/10.1007/s10551-018-3949-4
22. Lanis, R., Richardson, G., Liu, C., & McClure, R. (2019b). The Impact of Corporate Tax Avoidance on Board of Directors and CEO Reputation. In Journal of Business Ethics (Vol. 160, Issue 2). Springer Netherlands. https://doi.org/10.1007/s10551-018-39494
23. MALAYSIAN CODE ON CORPORATE GOVERNANCE, 1 (2021). https://www.sc.com.my/api/documentms/download.ashx?id=239e5ea1-a258-4db8-a9e2-41c215bdb776
24. Mara, E. R. (2015). Determinants of tax havens. Procedia Economics and Finance, 32, 1638–1646.
25. Markle, K. S., & Shackelford, D. A. (2012). Cross-country comparisons of corporate income taxes. National Tax Journal, 65(3), 493–527.
26. OECD. (2015). Explanatory Statement 2015 Final Reports. OECD Publishing, 2011(February), 1–22.

27. Orban, T. (2015). Attractivité de l'Union européenne face aux mesures du projet "BEPS" de l'OCDE. 1–86. https://doi.org/http:// hdl.handle.net/2078.1/thesis:2997
28. Petrick, J. A., & Scherer, R. F. (2003). The Enron scandal and the neglect of management integrity capacity. American Journal of Business.
29. Phillips, R., Gardner, M., Robins, A., & Surka, M. (2017). Offshore Shell Games - The Use of Offshore Tax Havens by Fortune 500 Companies. Citizens for Tax Justice and U.S. PIRG Education Fund, 1–60. https://uspirgedfund.org/sites/pirg/files/reports/USP ShellGames Oct17 1.2.pdf
30. Raimo, N., Vitolla, F., Marrone, A., & Rubino, M. (2021). Do audit committee attributes influence integrated reporting quality? An agency theory viewpoint. Business Strategy and the Environment, 30(1), 522–534.
31. Richardson, G., Taylor, G., & Lanis, R. (2013). The impact of board of director oversight characteristics on corporate tax aggressiveness: An empirical analysis. Journal of Accounting and Public Policy, 32(3), 68–88. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2013.02.004
32. Robinson, J. R., Xue, Y., & Zhang, M. H. (2012a). Tax planning and financial expertise in the audit committee. Available at SSRN 2146003.
33. Robinson, J. R., Xue, Y., & Zhang, M. H. (2012b). Tax Planning and Financial Expertise in the Audit Committee. SSRN Electronic Journal. https://doi.org/10.2139/ssrn.2146003
34. Salawu, R. O. (2017). Corporate governance and tax planning among non-financial quoted companies in Nigeria. African Research Review, 11(3), 42–59.
35. Sarbanes, P. (2002). Sarbanes-oxley act of 2002. The Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act. Washington DC: US Congress, 55.
36. Slemrod, J. (2004). National Tax Journal, 57(4), 877–899.
37. Spira, L. F. (2007). The audit committee: performing corporate governance. Springer Science & Business Media.
38. Thomsen, M., & Watrin, C. (2018). Tax avoidance over time: A comparison of European and U.S. firms. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 33, 40–63. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.intaccaudtax.2018.11.002

7. ملاحق:

يمكن تحميل البيانات المستغلة في الدراسة من خلال الرابط الموالي:

https://docs.google.com/spreadsheets/d/1bpWiLJiVQtctniDXZYDOupccS1H3RwBW/edit?usp=sharing&ouid=117913454425555477443&rtpof=true&sd=true